

على الولايات المتحدة وقف كافة أشكال الدعم للمملكة العربية السعودية

ندعو إدارة الرئيس أوباما أن تنهي تحالف الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية. إن اعدام الشيخ نمر النمر في يناير و هو الذي عرف بخصومته للمذهبين السني و الشيعي على حد سواء و تأييده لاستراتيجية اللاعنف لهو آخر دليل على بربرية الدكتاتورية السعودية. فلقد نفذت المملكة 157 اعداماً على الأقل في عام 2015 و معظمها كان بقطع الرؤوس بطريقة مخيفة و مفرعة. و بالإضافة الى ذلك فإن الاضطهاد الصارخ للنساء في السعودية معروف للعيان. كذلك و بحسب توثيق منظمة العفو الدولية فإن النظام السعودي يقمع بشكل منتظم كل المخالفين له في الرأي إما جلدا بالسوط أو بأشكال أخرى من التعذيب. و هو لا يفرق بين الذين ينتقدون الحكومة بطرق سلمية و بين الإرهاب, و لا يزال يمارس التمييز العنصري ضد الأقلية الشيعية في البلاد. و لقد عبرت واشنطن شكلياً عن قلقها من انتهاكات حقوق الإنسان هناك في حين أنها لا تزال تقدم الدعم القوي للنظام السعودي. و يجدر بالذكر أن المملكة السعودية لعبت دوراً رجعياً في الشرق الأوسط فدعمت الدكتاتور المصري حسني مبارك حتى النهاية و بعدها دعمت نظام وصل الى السلطة عن طريق انقلاب عسكري. و عندما وصل الربيع العربي الى السيسى الغاشم الذي البحرين, ارسلت الحكومة السعودية جنودها لقمع المتظاهرين بطرق وحشية. و في اليمن لا تزال المملكة السعودية تتورط بالقصف دون تمييز, الشيء الذي أسفر عن مقتل الآلاف من المدنيين. و على الرغم من أن المملكة السعودية تستمر بسياساتها الرجعية الداخلية, فإن إداره أوباما عقدت عدة اتفاقيات جديدة لبيع الاسلحة للنظام السعودي بما يبلغ تكلفته حوالي 50 مليار دولار بينما لا تزال الشركات الأمريكية تقوم بتدريب الكوادر العسكرية السعودية. و تدعم واشنطن المملكة العربية السعودية في حربها المدمرة في اليمن عن طريق امدادها بالقنابل (بما في ذلك القنابل العنقودية المدمرة) و تزويدها بالوقود و دعمها لوجستياً.

تبرر واشنطن تحالفها مع السعودية و بقية الطغاة بذريعة هزيمة تنظيم الدولة الاسلامية و الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. على النقيض تماماً فإن تأثير هذه السياسة الأمريكية كان و لا يزال سلبياً. إن هذه الأنظمة الاستبدادية, العلمانية منها و الطائفية على حد سواء, و التي دعمت من أمريكا بشكل مستمر أو لفترات متقطعة, كالنظام في المملكة العربية السعودية و مصر و البحرين و سوريا و ايران في عهد الشاه و العراق, كلها ساعدت على ظهور تنظيم القاعدة و تنظيم الدولة و الحركات الدينية الاجرامية. و الطريقة الوحيدة للقضاء على هذه الجماعات بشكل كامل و نهائي هو انتصار الحركات الشعبية من أجل الديمقراطية و العدالة الاجتماعية في دول المنطقة كاملة من العربية السعودية و مصر الى ايران و سورية و بقية دول المنطقة.

تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية و بقية الدول الغربية مسؤولية تمكين تنظيم القاعدة و الدولة الإسلامية بسبب دعمهم للأنظمة القمعية و أيضاً بسبب تدخلاتهم العسكرية الكارثية في المنطقة. أضف على ذلك أن الغرب يمارس الضغوط على دول الشرق الأوسط لتتبنى سياسات ليبرالية جديدة تلك التي أدت الى وقف البرامج الاجتماعية و تدهور مستوى المعيشة لدى المواطن العادي و التي هي في الأصل بائسة. فعندما

سحقت حركات الربيع العربي من أجل الديمقراطية و الحقوق المعيشية الأساسية تولدت الحركات الجهادية. و فضلا عن ذلك فإن إنكار إسائيل للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني – و هي سياسة لاقت دعما قويا من واشنطن- و لد غضبا مشروعا في المنطقة و هذا الغضب غالبا ما يستغل من قبل الأصوليين المتشددين في ظل غياب الحلول التقدمية.

و يجب التأكيد على أن الولايات المتحدة الأمريكية و بقية الدول الغربية ليست المسؤولة الوحيدة عن ظهور جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية و تنظيم القاعدة. فالقوى الإقليمية الأخرى كتركيا و العربية السعودية و ايران مجتمعة تشترك في هذه المسؤولية بالإضافة الى مساهمة روسيا الكارثية بذلك عن طريق دعمها لنظام الأسد الدكتاتوري الوحشي. و على الرغم من كل هذا فإنه يمكن لسياسة ديموقراطية جديدة للولايات المتحدة أن توقف عجلة تدهور السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط. إحدى أهم عوامل هذه السياسة هو أن تقوم الولايات المتحدة بوقف كافة أشكال الدعم للمملكة العربية السعودية. و في الوقت نفسه, نقدم دعما و تضامنا مع السعوديين الشجعان رجالا و نساء -و معظمهم داخل السجون- الذين يعملون من أجل التغيير الديموقراطي كما نقدم دعما لكافة الحركات في الشرق الأوسط التي تكافح من أجل الديمقراطية و تتحدى اللامساواة و الظلم و القمع, فهم أملنا.